E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1966/20
17 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

لاتخاذ إجراء

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة عام ١٩٩٦

١٦-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المركز الدولي لنماء الطفل: التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

موجز

قدمت تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة المركز الدولي لنماء الطفل في فلورنسا، إيطاليا، من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٤ قدم إلى المجلس التنفيذي تقرير السنوات الثلاث الأولى عن المركز ويغطي الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣ إلى جانب الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (E/ICEF/1994/L.9).

والفصل الأول من هذا التقرير يوجز الأعمال التي اضطلع بها المركز أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤، أي أثناء المرحلة الثالثة من مراحل أنشطة المركز، وقوامها ثلاث سنوات. وهو يشير، بإيجاز إلى الأنشطة المبذولة في كل من المجالات البرنامجية الرئيسية الثلاثة للمركز: السياسات الاقتصادية وتعبئة الموارد لصالح الطفل؛ وحقوق الطفل؛ والأخذ باللامركزية؛ والمشاركة؛ والحكم المحلي. كما يشير إلى الأنشطة المتصلة بالإعلام والمنشورات والوثائق، ويصف الأنشطة المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات. ويتطرق أيضا إلى النظر في تنظيم وإدارة المركز، بما في ذلك بيانات مستكملة عن عمليات التوظيف والتمويل.

ويتضمن الفصل الثاني مقترحات لفترة السنوات الثلاث القادمة (١٩٩٧-١٩٩٩). ويناقش التخطيط المتوسط الأجل بالنسبة للمركز إلى جانب الاتجاهات والأنشطة المزمع القيام بها في المجالات البرنامجية الرئيسية. ويتوقع أن تتركز الأنشطة الرئيسية للمركز في المجالات التالية: (أ) السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالطفل، بما في ذلك الأعمال الريادية للمركز في رصد

* E/ICEF/1996/18.

السياسات والظروف المتعلقة بالطفل في وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ودول بحر البلطيق؛ و (ب) حقوق الطفل بما في ذلك اقتراح لإنشاء مركز دولي لنماء الطفل كقاعدة معارف رئيسية ومركز تدريب يعمل من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الطفل. ومع أن تحليل السياسات والبحوث التطبيقية سيظلان الميزة النسبية الأقوى للمركز في إطار اليونيسيف، إلا أنه يتوقع حدوث تحول في التركيز لصالح بناء القدرات والتدريب بحيث يستند ذلك بشكل خاص، إلى الدروس المستفادة من الخبرة الميدانية العملية. كما يتوقع أيضا إنشاء وحدة معززة لإدارة المعلومات والاتصالات.

ويوصي المدير التنفيذي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تمديد ولاية المركز لمدة ثلاث سنوات ١٩٩٧-١٩٩٩. ويقترح تخصيص اعتماد اجمالي بمبلغ ١٠,٥ من ملايين الدولارات من التمويل التكميلي. ومن هذا المبلغ أعلنت حكومة ايطاليا عن تبرعها بـ ١٠,٥ بليون ليرة (حوالي ٦,٧ مليون دولار) لأنشطة المركز الرئيسية، وسيلتمس المبلغ المتبقي من مصادر أخرى من أجل أنشطة محددة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٤
أولا - التقرير المرحلي، ١٩٩٤-١٩٩٦	٣-١٥	٤
ألف - المجالات البرنامجية الرئيسية	٣-٩	٤
باء - أنشطة الإعلام والوثائق	١٠-١١	٦
جيم - التدريب وبناء القدرات	١٢	٧
دال - التوظيف والتمويل	١٣-١٥	٧
ثانيا- الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩	١٦-٤٨	٨
ألف - التخطيط المتوسط الأجل لمركز اينوشنتي: الاتجاهات العامة	١٦-٢٢	٨
باء - الاتجاهات والأنشطة المسقطة في المجالات البرنامجية الرئيسية	٢٣-٣٢	١٠
جيم - الإعلام والوثائق والمنشورات	٣٣-٣٩	١٣
دال - التدريب وبناء القدرات	٤٠-٤٢	١٥
هاء - التوظيف والتمويل	٤٣-٤٤	١٦
واو - توصية	٤٨	١٧
مرفق		١٨

مقدمة

١ - أنشئ المركز الدولي لنماء الطفل، المعروف أيضا باسم مركز إينوتشينتي، في فلورنسا بإيطاليا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وتقضي ولايته الأساسية، كما وافق عليها المجلس التنفيذي لليونيسيف واللجنة الاستشارية للمركز الدولي، برئاسة المدير التنفيذي، بتعزيز قدرة اليونيسيف والمؤسسات المتعاونة معها "على الاستجابة لاحتياجات الأطفال الناشئة وتعزيز نشوء مبادئ أخلاقية عالمية جديدة لصالح الطفل". ولمواجهة هذا التحدي يتيح المركز فرصا لتبادل الخبرات الفنية الدولية، ويعمل على إجراء أو تعزيز تحليل السياسات والبحوث التطبيقية ونشر نتائج أنشطته. أما العنصر المتزايد الأهمية في عمل المركز فهو ترجمة نتائج تحليل السياسات والبحوث إلى برامج للتدريب وبناء القدرات لموظفي اليونيسيف وشركائها الرئيسيين.

٢ - وقد عرضت الأنشطة الأساسية والاستراتيجيات والأولويات البرنامجية، إلى جانب الترتيبات المالية والإدارية للمركز، بقدر من التفصيل على المجلس التنفيذي (انظر E/ICEF/1988/L.9 and Add.1). وقدمت تقارير مرحلية إلى دورات المجلس التنفيذي المعقودة في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ ,E/ICEF/1989/L.9 (E/1CEF/1991/L.9 and E/ICEF/1990/L.9، على التوالي)، بالاضافة إلى وثيقة منفصلة (E/ICEF/1991/P/L.29) تحتوي على الأنشطة المقترحة للدورة البرنامجية ١٩٩١-١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ قدم إلى المجلس التقرير الأول عن السنوات الثلاث من عمل المركز (E/ICEF/1994/L.9) ويغطي السنوات ١٩٩١-١٩٩٣، ويتضمن اقتراحات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. أما الفصل الأول من هذه الوثيقة فيقدم خلاصة موجزة للأنشطة التي نفذت خلال المرحلة الأخيرة من مراحل السنوات الثلاث لأنشطة المركز وهي (١٩٩٤-١٩٩٦)، بينما يقدم الفصل الثاني مجملا للأنشطة المقترحة لفترة الثلاث سنوات القادمة (١٩٩٧-١٩٩٩).

أولا - التقرير المرحلي، ١٩٩٤-١٩٩٦

ألف - المجالات البرنامجية الرئيسية

٣ - تركزت الأعمال أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ في ثلاثة مجالات برنامجية رئيسية: (أ) السياسات الاقتصادية وتعبئة الموارد لصالح الطفل؛ (ب) حقوق الطفل؛ (ج) اللازمركزية، والمشاركة والحكم المحلي.

السياسات الاقتصادية وتعبئة الموارد لصالح الطفل

٤ - منذ إنشائه عام ١٩٨٨، يهدف هذا البرنامج، الذي يعد من أنشطة المركز الرئيسية إلى تحسين حالة الأطفال والفئات المستضعفة من خلال إصلاح السياسات المتبعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد جرى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبحوث والدعوة وبناء القدرات في أربعة مجالات هي: التنمية البشرية والتكيف الهيكلي في افريقيا جنوبي الصحراء؛ وفقر الأطفال في البلدان الصناعية، وتمويل الخدمات الاجتماعية ("السياسة المالية والفقراء")؛ والسياسات العامة والأحوال الاجتماعية في وسط وشرقي أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق: رصد الانتقال إلى الاقتصاد السوقي.

٥ - ومشروع الرصد المعني بوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق يشكل جزءا لا يتجزأ من أنشطة تحليل السياسات لليونيسيف، والمساعدة التقنية والدعوة في تلك المنطقة. وغرضه الرئيسي هو تسهيل إصلاح السياسات من خلال تحسين فرص الوصول الدولي والوطني إلى البيانات التي سبق جمعها بواسطة الوكالات الاحصائية المحلية، إلا أنها بصورة عامة، غير مستخدمة استخداما كاملا وغير محللة وغير منشورة. وثمة هدف مهم آخر وهو بناء القدرات المؤسسية لتحليل السياسات وإجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية في المنطقة. وقد شمل المروع في الأصل تسعة بلدان ثم جرى توسيعه في عام ١٩٩٥ ليشمل ١٨ بلدا لتغطية جميع دول الاتحاد السوفياتي السابق، كما يتوقع الأخذ بمزيد من التوسع الجغرافي يساعد عليه، بصورة جزئية دعم مقدم من البنك الدولي. وفي إطار هذه الجهود اجتذبت أربعة تقارير رصد إقليمية اهتماما واسع النطاق. وبفضل انطلاق هذا المشروع في عام ١٩٩٢ أثبت المركز نفسه بوصفه قاعدة معارف رائدة حول الموضوع.

حقوق الطفل

٦ - اضطلع برنامج المركز بشأن حقوق الطفل ببحوث عن المبادئ العامة الواردة في "أحكام المظلة" من اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما المادة ٢ (عدم التمييز)، والمادة ٣ (مصالح الطفل الفضلى) والمادة ٤ (تعبئة "الموارد المتاحة"). كما استكشف البرنامج عددا من المجالات المواضيعية مثل المسائل المتصلة باستخدام الطفل في العمل (المادة ٣٢) والآثار النفسية - الاجتماعية الناجمة عن الحرب على الأطفال وإعادة اندماجهم الاجتماعي (المادتان ٣٨ و ٣٩). وعلى نطاق أوسع، يقوم المركز بتحليل وتعزيز الآليات اللازمة لرصد حماية حقوق الأطفال وتحسين قواعد البيانات لحقوق الطفل. كما عمل أيضا على دعم شبكة معلومات دولية أنشئت حديثا عن حقوق الطفل.

٧ - ويتصل أحدث مشاريع المركز في مجال حقوق الطفل بحماية الأطفال الذين يقعون ضحايا النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى وتأهيلهم وإعادة اندماجهم اجتماعيا. ويقدم الدعم للبحوث وتحليل السياسات وصوغ الاستراتيجيات البرنامجية، مع بعض الدعم للتدريب وخاصة فيما يتصل بالتأهيل النفسي - الاجتماعي، وتوسيع الفرص التعليمية للأطفال المتأثرين من الحرب، ومن العنف والتشرد. وتتناول البحوث الأولية حالتين لما بعد النزاع، في إثيوبيا وإريتريا، وتتم بالتعاون مع مكاتب اليونيسيف في هذين البلدين، وبدعم تكميلي من الحكومة الايطالية. وتسعى هذه الدراسة الموجهة بدرجة كبيرة نحو اتخاذ اجراءات، إلى التوصل لأفكار وطرائق عملية لاعادة اندماج الأطفال في المدارس والمجتمعات المحلية بعد سنوات من القتال والتشرد والدمار. ويجري استكشاف السبل الكفيلة بتجنب ايداع الأطفال في مؤسسات أو تحاشي اتباع نهج إكلينيكي مبالغ فيه من أجل التصدي للصدمات النفسية - الاجتماعية التي تعرضوا لها.

الأخذ باللامركزية والمشاركة والحكم المحلي

٨ - تمشيا مع الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى الدول بتشجيع ومساعدة أجهزة الحكم المحلي على إعداد مبادراتها الخاصة بها، يعمل العديد من البلدان حاليا من أجل الأخذ باللامركزية في برامج عمله الوطنية. ويشمل تحقيق لامركزية برنامج العمل الوطني أساسا وضع وتمويل وتنفيذ البرامج في العديد من المستويات المختلفة التي يمكن نقل المسؤوليات إليها. واضطلع هذا البرنامج المعني بتحقيق اللامركزية بدراسات حالة قطرية للاستراتيجيات البديلة والأدوات والإجراءات المستخدمة،

أو التي يمكن استخدامها، للأخذ باللامركزية في برامج العمل الوطنية في البلدان النامية ولزيادة امكانيات الوصول إلى بلوغ غايات مؤتمر القمة العالمي للتسعينات بأقصى درجة ممكنة.

برامج أخرى

٩ - مع أن الجزء الرئيسي من أنشطة المركز قد أدرج في مجالات البرنامج الرئيسية الثلاثة، فقد تم الاحتفاظ بقدر من المرونة ليتسنى استحداث أفكار ومجالات اهتمام جديدة فيما يتعلق بالشواغل العامة لليونيسيف. ومن أمثلة ذلك العمل الذي تم لدراسة النقاش الدولي بشأن الجوانب النظرية والعملية لأعمال التنمية من أجل الطفل. وستنشر النتائج تحت عنوان "الأطفال: قضايا نبيلة أم مواطنون جديرون بالاهتمام؟". وفي شهر آذار/مارس ١٩٩٥، اشترك المركز في رعاية حلقة دراسية عن الديموغرافية والفقر ضمت عددا من الاقتصاديين والديموغرافيين الدوليين البارزين والمستشارين الاقتصاديين الإقليميين التابعين لليونيسيف وغيرهم من الخبراء. وخلال الحلقة الدراسية، ألقى الاقتصادي الذائع الصيت عالميا أمارتيا سين أولى المحاضرات عن "تغيرات معدلات الوفيات كمؤشر للنجاح والفشل في المجال الاقتصادي"، والتي نشرت فيما بعد في سلسلة محاضرات إينوتشينتي الجديدة ووزعت على نطاق واسع. واضطلع أيضا المركز الدولي لنماء الطفل، كما هو الحال في السنوات السابقة، بعدد من المبادرات التعاونية مع المؤسسة المضيفة له في فلورنسا، معهد ديلي إينوتشينتي. وبمبادرة مشتركة، تم انجاز مشروعين بشأن "المنظور التاريخي للطفولة". ويتعلق المشروع الأول بالجوانب التاريخية لخفض معدل وفيات الرضع في أوروبا، وسيجري نشر دراسة رئيسية عن هذا الموضوع في أواخر عام ١٩٩٦. وتتناول الدراسة الثانية التجارب التاريخية للحد من عمل الأطفال في بلجيكا، والمملكة المتحدة واسبانيا واليابان وكولومبيا.

باء - أنشطة الإعلام والوثائق

١٠ - واصل المركز تنفيذ برنامج نشط للمنشورات خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وأصدر ثلاثة كتب نشرت بالطرق التجارية و ٥٥ منشورا آخر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، ليصل بذلك مجموع ناتج منشوراته منذ عام ١٩٨٩، بما في ذلك النصوص باللغات الأجنبية، إلى ١٦٢ منشورا. والكتب الثلاثة هي: "من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى: صراع أم خلاف أم تقارب أم توافق في الآراء؟؛ مصالح الأطفال الفُضلَى: التوفيق بين الثقافة وحقوق الإنسان؛ وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل: تعبئة الموارد في البلدان المنخفضة الدخل". وقدم المركز سلسلة جديدة من القراءات الأساسية في حقوق الطفل تهدف إلى توفير مرجع في شكل "مكتبة يضمها كتاب" يجمع قراءات من أعمال مرجعية أساسية في مجال معين. وتزايد الطلب على الكتاب الأول في هذه السلسلة، عن استخدام الأطفال في العمل والتعليم الأساسي، واستهل المركز الدولي لنماء الطفل نشاطه في مجال النشر الالكتروني خلال هذه الفترة. وبدأ المركز، بالتعاون مع اليونيسيف في جنيف، العمل في إعداد قاعدة بيانات لنصوص كاملة من المواد المتعلقة بحقوق الطفل.

١١ - وتواصل المكتبة التابعة للمركز الدولي لنماء الطفل تطوير قاعدة بياناتها وخدماتها المرجعية لتوفير الدعم الفعال لأنشطة المركز في مجالات البحوث والتدريب والنشر. وقد ارتفع عدد العناوين في قاعدة بيانات المركز من ١٠٠ ١ عام ١٩٩١ إلى ٣٠٠ ٥ في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولكن الأهم في عالم المكتبات

المحوسبة اليوم، هو أنه أصبح بوسع المركز الوصول حاليا إلى ما يزيد على ٣٠٠ مليون منشور بالاضافة إلى السجلات الأخرى في العديد من المجموعات الرئيسية في العالم.

جيم - التدريب وبناء القدرات

١٢ - يستمد المركز خبرته في مجالي التدريب وبناء القدرات من ثلاثة مصادر رئيسية: (أ) تعاونه مع الباحثين في الجامعات والمراكز الأخرى، في البلدان النامية أساسا وأيضا في بلدان وسط وشرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، الذين استفادوا من الدعم والاتصالات الخارجية التي يستتبعها العمل مع المركز؛ (ب) اشتراك موظفيه في البرامج والدورات التدريبية التي تنظمها جهات أخرى داخل اليونيسيف وخارجها؛ و (ج) حلقة إينوتشينتي الدراسية العالمية التي نظمها المركز وغيرها من حلقات العمل، التي تتوخى تحقيق أهداف صريحة في مجالي التدريب وتبادل الخبرة الفنية. وقد عقدت حلقتا إينوتشينتي الدراسيتان العالميتان أثناء الفترة قيد الاستعراض إحداهما عن "رصد حقوق الطفل"؛ والأخرى عقدت في جامعة وست إنديز في كينغستون، بجامايكا، عن "تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأسرة: دور الذكور".

دال - التوظيف والتمويل

١٣ - تمت الموافقة في أوائل عام ١٩٩٤ على إعادة تشكيل ملاك الموظفين الدوليين التابعين للمركز لتخفيض نفقات دعم البرامج. فألغيت وظيفتان دوليتان (نائب مدير وموظف شؤون الإدارة والمالية) واستبدلتا بوظيفة واحدة لموظف عمليات أقدم. وكلف شاغل هذه الوظيفة أيضا بالمسؤولية عن الأوجه المختلفة للعلاقات الخارجية للمركز، وكذلك عن التخطيط الأولي للأنشطة في مجال شؤون الطفل والنزاعات المسلحة. ونتيجة لهذه التغيرات وغيرها، أصبح ملاك الموظفين الدوليين الأساسي في المركز في نهاية الفترة الحالية المشمولة بالتقرير كما يلي: مدير، يقوم أيضا بتنسيق عمل المركز في مجال حقوق الطفل؛ موظف عمليات أقدم؛ زميل أقدم لحقوق الطفل؛ موظف أقدم لتنسيق أنشطة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها السياسات المتعلقة بوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق؛ موظف مكلف بالتحديد برصد المشاريع المتعلقة بوسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، وموظف الاعلان. وتركت عن عمد وظيفة دولية مأذون بها شاغرة بانتظار نتائج الجهود المبذولة لزيادة تمويل المركز مما يمكنه من زيادة نفقاته السنوية إلى مستوى ٣ ملايين دولار على الأقل. وهكذا فإن عدد الوظائف المأذون بها للموظفين الدوليين الدائمين في المركز هي سبع وظائف، واحدة منها شاغرة. وبالإضافة الى ذلك، هناك تسعة موظفين معينين محليا.

١٤ - ومنذ تأسيس المركز في عام ١٩٨٨، تقوم الحكومة الإيطالية بتمويل عملياته الأساسية وفقا للاتفاق المعقود عام ١٩٨٦، وينص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي أن "يتم تمويل أعمال الصيانة والملاك الوظيفي الأساسي للمركز" بالكامل من الأموال التكميلية. وينص اتفاق عام ١٩٨٦ بشكل محدد على أن تقدم حكومة إيطاليا سنويا تبرعا مقداره ٣,٥ بليون ليرة. ويجري تجديد الاتفاق كل ثلاث سنوات، وقد أوفت الحكومة بالتزامها طيلة فترة عمل المركز من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٦. ومع ارتفاع القيمة النسبية لسعر

صرف الليرة خلال فترتي الثلاث سنوات الأولى، ١٩٨٨-١٩٩٣، بلغ معدل انفاق المركز حوالي ٣,١ مليون دولار في السنة.

١٥ - واستلزم انخفاض قيمة الليرة بالنسبة للدولار في عام ١٩٩٣ إجراء تعديلات مهمة في برنامج المركز، من بينها إعادة التشكيل المذكورة أعلاه، وخفض عدد المجالات البرنامجية الأساسية من أربعة وهو العدد الأصلي الى ثلاثة خلال فترة السنوات الثلاث الماضية. ولحسن الحظ، تم التعويض جزئيا عن انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار عن طريق زيادة التبرعات المقدمة إلى المركز من مصادر أخرى. وخلال فترة السنوات الثلاث١٩٩٤-١٩٩٦، بلغ متوسط معدل النفقات السنوية ٢,٦ مليون دولار. ومن أصل مجموع النفقات البالغة ٧,٨ ملايين دولار خلال هذه الفترة، هناك ٦ ملايين دولار من التبرع الأساسي المقدم من إيطاليا (٧٧ في المائة) و ١,٨ مليون دولار من مصادر أخرى. وكانت أهم مصادر الدعم الجديدة خلال فترة السنوات الثلاث ١٩٩٤-١٩٩٦ التبرعات المقدمة من الحكومة السويدية لبرنامج السنوات الثلاث لدعم أنشطة المركز في مجال حقوق الطفل؛ ومن البنك الدولي لمشروع الرصد المتعلق بوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق؛ ومن الحكومة الإيطالية للقيام بدراسة خاصة عن تأثير الحرب الممتدة في أريتريا وإثيوبيا على الأطفال؛ ومن اللجنة الوطنية الإيطالية لليونيسيف لإجراء دراسة عن الأطفال والحرب في رواندا.

ثانيا - الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩

ألف - التخطيط المتوسط الأجل لمركز اينوشنتي: الاتجاهات العامة

١٦ - استعرضت اللجنة الاستشارية للمركز مع الإدارة موضوع معايير اختيار المجالات الرئيسية للبحث وسائر أنشطة المركز الأخرى. وتم في السنوات الأخيرة توصيف تلك المعايير على النحو التالي: (أ) العمل على "حدود" أنشطة اليونيسيف التي قد لا تكون ذات أولوية عليا في الوقت الراهن، لكنها قد تصبح كذلك في المدى المتوسط؛ (ب) القيام بمبادرات تتطلب حرية أكاديمية كالمواضيع المثيرة للجدل المتعلقة بحقوق الطفل؛ (ج) العمل الذي يتضمن البحث والتفكير من خلال منح إجازات دراسية لمهنيين للتفرغ للاضطلاع بهذا العمل؛ (د) استخدام مدخلات تتصل بمجالات اهتمام ذات أولوية عليا في الوقت الراهن لدى اليونيسيف. وخلصت الاستعراضات السابقة الى أن المعايير الثلاثة الأولى مناسبة تماما بالنسبة لأعمال المركز بوجه خاص لأنه يتعذر أن تضطلع بها مكاتب اليونيسيف الأخرى. ورئي أن المعيار الرابع يتسم بالأهمية أيضا لربط عمل المركز بالأولويات البرنامجية الناشئة في اليونيسيف فضلا عن المسائل ذات الاهتمام بالنسبة للمكاتب القطرية.

١٧ - ولاستخدام تلك المعايير في تحديد مجالات الدراسة الجديدة الممكنة، تم الاتفاق في الاجتماع الذي عقدته لجنة المركز الاستشارية في آذار/مارس ١٩٩٥ على تطبيق معايير أكثر دقة لتحديد الحاجة الى إجراء بحوث جديدة بشأن المشاكل موضع اهتمام اليونيسيف. وكما لاحظ ممثل حكومة إيطاليا في الاجتماع، ينبغي أن تشكل بحوث المركز الأساس "لوضع خطة العمل". وفي حين لم تحظ بقبول واسع الفكرة التي تدعو الى

أن يتولى المركز الى حد كبير مسؤوليات "بحوث العمليات"، إلا أنه يجب على المركز أن يسترشد في اختياره لمواضيع البحث أن تكون لها علاقة بالبرامج وأن تكون موجهة نحو إيجاد الحلول، بما في ذلك تقييم المعوقات التي ينبغي التغلب عليها ليتسنى إحراز التقدم.

١٨ - ومن المؤكد أن البحث المكرس لحل المشاكل يمكن أن يشمل بحوث العمليات الأكثر أهمية لليونيسيف، كجزء من البرمجة القطرية بما في ذلك جهود التقييم، ولكن لا ينبغي أن يقتصر عليها. وتبدأ بحوث العمليات عادة بالعمليات الحالية وتعالج مسائل تتصل بما ينفع وما لا ينفع. وفي أحسن الدراسات تبحث عن الأسباب. ويتيح البحث المتعلق بالمشاكل من النوع الجاري الاضطلاع به في المركز مجالا أوسع للتساؤل عن كيفية تحديد "المشكلة" تقليديا وإعادة تقييم السياسات التي تمت الموافقة عليها في الماضي. ويتميز هذا النهج بالنجاح بصفة خاصة في سياق دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأطفال والأسرة في وسط وشرق أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق وبشأن عدد من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل بما في ذلك وضع تفسير شامل لمبدأ "مصالح الطفل الفضلى" والآثار المترتبة في الموارد على تنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطفل.

١٩ - وفيما يتعلق بأهمية القدرة على التجرد من السياسات والعمليات اليومية الحالية، أبدى ممثل حكومة السويد في اجتماع اللجنة الاستشارية لعام ١٩٩٥ التعليق التالي: "يجب على كل مؤسسة تتمتع بالحيوية والاستمرارية تعالج قضية معقدة كالتنمية أن تسودها ثقافة مؤسسية تقوم على التفكير النقدي وأن تهيئ مناخا فكريا مفتوحا يتيح لها القدرة على إلقاء نظرة نقدية على برامجها وثوابتها ووثقائها المؤسسية. كما أن من المهم على غرار ما يجري في ساحة التنمية الدولية، أن تدأب اليونيسيف داخليا على تمحيص النظريات والممارسات، ومن هنا فإن للمركز دور رئيسي في تحقيق التوازن السليم بين حرية الفكر وأهمية "التنظيم".

٢٠ - ويشمل تخطيط المرحلة المقبلة لأنشطة المركز أهمية الربط على نحو وثيق بين العمل القائم على المعرفة الذي يجري حاليا في فلورنسا وبين الجهود التي تبذلها اليونيسيف في أماكن أخرى بما في ذلك المكاتب الإقليمية وتعزيز قدرة اليونيسيف على العمل في مجالات جديدة للمشاركة في البرامج. ومن الأمثلة الجيدة لهذا النهج برنامج الدراسات في مجال السياسات المتعلقة باستخدام الطفل في العمل، والتعليم الأساسي، والذي مولته حكومة السويد بالتعاون الوثيق مع المركز والمكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي والعديد من المكاتب القطرية لليونيسيف في تلك المنطقة. ومن المتوقع وضع ترتيبات مشابهة تجمع بين البحوث التطبيقية والدروس المستفادة من الخبرة العملية والتدريب والوثائق وذلك بالتعاون مع عديد من المكاتب الإقليمية والقطرية الأخرى في أفريقيا وآسيا.

٢١ - وفي الوقت الذي تجتهد فيه اليونيسيف لتصبح على نحو ما وصفت به بأنها "منظمة للتعلم" فإن من المهم التسليم بأن التعلم المطلوب ليس متاحا عادة في الجامعات ولا في مراكز التدريب التقليدية ولا يمكن اكتسابه بسهولة من خلال العمل البرنامجي العادي اليومي. وإنما تبرز الحاجة الى نُهج جديدة وجريئة لبناء القدرات وتطوير قدرات الموظفين. وتتيح شبكة العمل الفريدة لمكاتب اليونيسيف الميدانية والإقليمية، التي ليس لها مثيل في عالم التعاون الإنمائي، إمكانات تفوق ما تحقق حتى الآن لتطوير كفاءة

الموظفين عمليا في مجال البرامج والاستفادة من الدروس ومن المنتظر أن يقوم المركز، بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية والأجزاء الأخرى من اليونيسيف، بدور مهم فيما يتعلق ببناء القدرات التي تربط بين قدرة اليونيسيف على التعلم على الطبيعة في الميدان من جهة، والاستفادة من جهة أخرى من القواعد الدولية لمصادر المعرفة والمعلومات التي تمثل أفضل ما يقدمه العالم من حيث الاستراتيجيات والأفكار والموارد اللازمة لتطور دور اليونيسيف. وفضلا عن ذلك يتمتع المركز بوضع جيد، فهو يستند الى خبرة ثماني سنوات في مجال القضايا المتصلة بالطفل في البلدان الصناعية مما يتيح له الاضطلاع بمبادرات جديدة لبناء القدرات التي تتميز ببعد يخص بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء.

٢٢ - ومن أجل الاستجابة بشكل كامل للتحديات التي تنطوي عليها هذه الأفكار فيما يتعلق بالمزايا النسبية للمركز داخل اليونيسيف، يقترح توجيه الأولويات أثناء فترات السنتين المقبلة نحو: (أ) بناء القدرات وتوفير التدريب لموظفي اليونيسيف وشركائها الرئيسيين، لا سيما في المجالين الرئيسيين لبرامج المركز؛ و (ب) المعلومات والوثائق والاتصالات، بما في ذلك المنشورات الأكثر تحديدا من حيث الأهداف والأكثر توجيها من حيث البرامج ومواد التدريب لدعم بحوث المركز وجهوده لبناء القدرات.

باء - الاتجاهات والأنشطة المسقطة في المجالات البرنامجية الرئيسية

حقوق الطفل

٢٣ - من المتوقع أن يشمل برنامج المركز في ميدان حقوق الطفل أربعة مجالات رئيسية للنشاط في المستقبل وهي: استخدام الطفل في العمل، والأطفال ضحايا النزاعات المسلحة وأطفال أسر الأقليات والمهاجرين؛ وتنفيذ ورصد العمليات ذات الصلة باتفاقية حقوق الطفل.

٢٤ - وكان استخدام الطفل في العمل أحد الاهتمامات الرئيسية للبرنامج في فترة السنتين السابقة، وهو مجال يحظى باهتمام عام متزايد من جانب اليونيسيف. وساعد المركز في تصميم وإجراء دراسات قطرية عن استخدام الطفل في العمل في منطقة أمريكا اللاتينية، بتمويل من الهيئة السويدية للتنمية الدولية وأصدر مواد أساسية عن الموضوع يصلح أن يستخدم بعضها بوجه خاص في برامج تدريب الموظفين. ولذلك يبدو أن هنالك مبررا كافيا لاستمرار مشاركة المركز في هذا المجال المعقد للغاية والمثير للجدل والذي لا تتوفر فيه الوثائق الكافية. ويقترح المركز مواصلة العمل في: (أ) وضع منهجيات تشمل طرق التقييم السريع وتحسين الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية على نحو يتميز بالبساطة والقوة قدر الإمكان، بما في ذلك تسهيل إجراء تحليلات مقارنة عبر البلدان وداخلها؛ و (ب) الصلة بين تحقيق تحسينات أساسية في التعليم الابتدائي ومكافحة استخدام الطفل في العمل؛ و (ج) الأبعاد ذات الصلة بنوع الجنس في استخدام الطفل في العمل بما في ذلك "الإناث" بوصفهن عاملات "غير منظورات" في الأنشطة المنزلية الملحة.

٢٥ - ولما كانت الحرب الحديثة تفضي دون رحمة الى هلاك أعداد كبيرة من السكان المدنيين، تولي اليونيسيف والمركز اهتماما متزايدا لآثار النزاعات المسلحة على الأطفال. ويؤكد "برنامج اليونيسيف

لمناهضة الحرب" والدراسة التي أجراها غارسيا ماشيل عن "أثر النزاع المسلح على الأطفال" ازدياد الالتزام الدولي في هذا المجال. وعقب العمل المضطلع به عام ١٩٩٥ بشأن إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال في أريتريا وإثيوبيا، يُقترح إجراء دراسة جديدة عن رواندا لاستكشاف سبل القيام بمزيد من الإجراءات الوقائية قبل وأثناء النزاع المسلح، وزيادة التركيز على حماية حقوق الطفل. ويدرس المركز أيضا أفضل السبل لإدراج نتائج هذه المبادرات في دورات التدريب الخاصة التي سيتم تنظيمها بالاشتراك مع مكتب برامج الطوارئ وقسم التدريب وتطوير قدرات الموظفين التابع لليونيسيف بنيويورك، ومع المكاتب الإقليمية والقطرية ذات الصلة. وسيشمل التدريب معرفة علامات الإنذار المبكر لوضع خطط من أجل سلامة السكان المدنيين واتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال والنساء. وتتراوح منتجات التدريب بين إصدار الكتيبات وأقراص مدمجة للقراءة فقط وقريصات وشرائح خاصة على شبكة الإنترنت.

٢٦ - ويمثل كفاح الأقليات الثقافية من أجل الاعتراف بها، ومنحها مزيدا من الاستقلال أو لتحقيق مزيد من المساواة والمشاركة في حياة مجتمعاتها القومية، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة. وقد شرع المركز في تنفيذ مشروع عن أطفال وشباب الأقليات الإثنية والمهاجرين والشعوب الأصلية. وتكفل العديد من مواد الاتفاقية، لا سيما المادتين ٢٠ و ٣٠ حماية حق أطفال الأقليات في التمتع بثقافتهم دون تمييز في استخدام لغتهم الأصلية. وتشمل المواضيع التي تجري دراستها: (أ) تزايد عدد السود وأهالي أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة؛ (ب) الشبان العرب في فرنسا؛ (ج) التعليم متعدد الثقافات في بريطانيا العظمى؛ (د) التعليم الأصلي في غواتيمالا وبيرو وبوليفيا؛ (هـ) الكنديون الأصليون الذين يعيشون في بيئة متعددة الثقافات؛ (و) دمج المهاجرين ومسألة تعدد الثقافات في أوروبا الغربية. أما المواضيع الأخرى فتشمل أثر التغير السريع "والتنمية" على السكان الأصليين، وأثر التحضر على أطفال وأسر فئات الأقليات بما في ذلك تكوين "الغيتوات الإثنية" وأنماط قضاء الأحداث. وسيكون أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع تحديد الوسائل اللازمة لإدراج القيم الثقافية المشتركة والقيم المتعددة الثقافات في النظم التعليمية حتى يتعلم الأطفال احترام تنوع الثقافات داخل بلدانهم وعلى الصعيد الدولي أيضا. ومن المهم بصفة خاصة تعزيز النهج التي تتيح للأطفال تعلم كيفية مقاومة ومكافحة العنصرية وكره الأجانب، والتعصب لجنس بعينه، وغيرها من أشكال التمييز.

٢٧ - ويُقترح إنشاء المركز ليكون قاعدة دولية رئيسية للمعرفة ومركزا للتدريب يعمل من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الطفل وينبغي أن تشمل هذه الولاية القضايا المتعلقة بحقوق الطفل في البلدان الصناعية والنامية على السواء. وسيقوم المركز، بالتعاون الوثيق مع المكاتب المعنية الأخرى التابعة لليونيسيف ومع لجنة حقوق الطفل والشبكات الحالية، بإنشاء آليات لتحقيق ما يلي: (أ) ضمان إجراء تحليلات فيما يتعلق بالسياسات المتبعة لتطبيق المواد الرئيسية في الاتفاقية بما في ذلك إجراء تحليلات مقارنة للمعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف والتقارير البديلة والدراسات الرئيسية المستقلة؛ (ب) تسهيل وتحليل ونشر معلومات رئيسية عن القانون والسياسة العامة والممارسة المتعلقة بالاتفاقية؛ (ج) تشجيع وضع ونشر التعريفات القياسية على نحو معقول، والمؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل والأهداف التي يمكن التحقق منها والتي تساعد على رصد التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاقية.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالطفل

٢٨ - نجح برنامج السياسات الاقتصادية في أن يدرج أعماله فيما يتعلق بوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق في شبكة معلومات رئيسية ذات قدرات ممتازة على معالجة البيانات. ويخطط البرنامج لزيادة التغطية الجغرافية للمشروع في فترة السنوات الثلاث المقبلة بحيث يضم جميع البلدان الـ ٢٧ في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق والاتحاد السوفياتي السابق. كما سيجري النظر في كيفية الاستفادة من هذه التجربة على نحو أمثل في مناطق أخرى. ويحتمل أن يؤدي توسيع هذه الشبكة إلى تعزيز الأثر العام لهذا المشروع في المنطقة، لكنه ينبغي اتخاذ عدد من الاحتياطات لكفالة أن لا تغطي الاعتبارات الكمية على اعتبارات الجودة. ومن المتوخى اتباع نهج تدريجي لسببين، أولهما أن الحاجة تدعو إلى فترة زمنية أولية للتعرف على الشركاء الجدد وتدريبهم، وثانيهما ضرورة منح البلدان فترة زمنية لحل بعض مشاكلها بالنسبة للموارد البشرية ومشاكلها الإدارية والإحصائية.

٢٩ - ومن الاعتبارات الهامة كيفية تحسين استفادة مكاتب اليونيسيف الميدانية في هذه المنطقة من هذه المبادرة التي اتخذها المركز الدولي لنماء الطفل. وكخطوة أولى، يجب أن تركب قاعدة البيانات في كل مكتب وأن يدرب الموظفون على استعمالها. وهناك خطوة أخرى هي كفالة أن تبرز تقارير الرصد المسائل التي لدى اليونيسيف ولاية واضحة بشأنها. والتعليم، الذي هو نقطة التركيز الخاصة لتقرير الرصد الإقليمي الخامس (الذي ينتظر أن ينشر في منتصف عام ١٩٩٧)، هو موضوع مناسب على وجه الخصوص. فسيعمل التقرير الخامس على تقييم كيفية تأثير التغيرات في الطلب والعرض فيما يتعلق بالتعليم، والتغيرات في المواقف إزاء التعليم والتغيرات في نوعية التعليم على نماء الطفل وصحته، ورخاء الأسرة المعيشية وقدرتها على الكسب، ومسائل سوق العمل، وأنماط الخصوبة.

٣٠ - وهناك مجال ثان للأبحاث التي يضطلع بها البرنامج تتعلق بفقر الطفل في البلدان المصنعة. فبعد دراسته الدولية الرئيسية، التي ستظهر نتائجها في كتاب بعنوان "فقر الطفل وحرمانه في البلدان المصنعة، ١٩٤٥-١٩٩٥: العصر الذهبي، والركود، ومرحلة الانتقال"، يقترح البرنامج أن يضيق وجهة اهتمامه ليركز على الجوانب المتعلقة بسياسات تحويل النقد التي تؤثر على الأطفال. ومن الأساليب المهملة، رغم أهميتها المحتملة وفعاليتها من حيث التكلفة للوصول إلى أطفال الفقراء، تحسين توجيه التحويلات ضمن نطاق الأسرة المعيشية. ومن الافتراضات الضمنية التي تكمن وراء معظم سياسات تحويل النقد أن جميع الدخل يصب في نطاق الأسرة المعيشية، وهذا يعني أن البدلات التي تتقضاها الأسرة يمكن أن تدفع إلى الآباء أو الأمهات ويكون لها أثر مماثل. غير أن هناك دليلا متزايدا على أن احتمال استفادة الأطفال من التحويلات النقدية أكبر إذا دفعت هذه التحويلات مباشرة إلى الأم. وإذا تبينت صحة هذا النهج فستكون له آثار هامة بالنسبة للطريقة التي توجه فيها استحقاقات الرعاية إلى الأسر التي يكون لديها أطفال. ومن نقاط الاهتمام ذات الصلة وضع نماذج لاستحقاقات الضرائب، وهي أدوات هامة تفسح المجال لتحليل الأثر المحتمل على التوزيع من جراء العمل بمختلف إصلاحات السياسة العامة.

٣١ - وفضلا عن ذلك، سيضطلع هذا البرنامج بمسؤولية مواصلة العمل بشأن الأبعاد الاقتصادية للامركزية وأثرها على الأطفال والأسر ذات الدخل المنخفض. ففي كثير من البلدان التي بدأ العمل فيها بنظام لا مركزي للتمويل الاجتماعي، يحتمل أن لا تكون الحكومات المحلية في المناطق الأفقر قادرة على تحمل

مسؤولياتها عن توفير المساعدة الاجتماعية وخدمات الأسرة. فهي تفتقر إلى القدرات الكافية على توليد الدخل، وليس نظام التحويلات من المركز إلى المناطق المحلية كافيا. وقد بذل البنك الدولي بعض الجهد بشأن هذه المشكلة في روسيا، لكن هناك حاجة إلى تعلم أشياء كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات التي تؤثر على الأطفال. ويمكن الدخول في مسعى تعاوني بين البنك الدولي والمركز الدولي لنماء الطفل. ويوجد مثال مثير للاهتمام بشأن مسائل "الفيدرالية المالية" والعلاقات المالية بين الحكومات، وذلك في دول آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق. فقد بدأت أوزبكستان بالعمل ببرنامج هام لتوجيه المساعدة الاجتماعية تديره بالكامل لجان محلية. ويستشهد بهذا المشروع أحيانا بوصفه مثالا على كيفية توجيه المساعدة الاجتماعية في اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية في مستوى متوسط من التنمية. غير أن نظام تخصيص الأموال لهذه اللجان ليس واضحا، وهناك احتمال بأن يتجاهل الإداريون المحليون المبادئ التوجيهية المركزية بطرق يمكن أن تكون ضارة برفاه الأطفال. ويمكن إدماج العمل بشأن هذا المشروع في المرحلة التالية من الأنشطة بوصفه دراسة حالة هامة.

البرامج الأخرى

٣٢ - يواصل المركز تعاونه مع المؤسسة المضيفة له في فلورنسا، وهي معهد ديلي اينوتشينتي، بما في ذلك التعاون بشأن المشروع المشترك فيما يتعلق بـ "المناظير التاريخية المتصلة بالطفولة". وحتى هذا التاريخ، تم انتاج ثلاث رسائل دراسية هي: المناظير التاريخية المتصلة بالرضاعة الطبيعية؛ وهبوط معدل وفيات الرضع في أوروبا، ١٨٠٠-١٩٥٠: أربع دراسات إفرادية وطنية؛ واستخدام الأطفال في العمل من منظور تاريخي، ١٨٠٠-١٩٨٥: دراسات حالة من أوروبا واليابان وكولومبيا. ويمكن إدراج مواضيع أخرى في هذه السلسلة، كالتعليم الأساسي والتدخلات الصحية في مجال الأمومة/الطفولة. وسيوفر المركز الدولي لنماء الطفل مساعدة للمعهد عندما يعزز قدرته ويطور آلياته الضرورية لتحمل مسؤولياته الجديدة بوصفه منسقا معينا من قبل الحكومة لـ "المرصد" الوطني للطفل. ويخطط المركز، على وجه الخصوص، لمشاركة المعهد خبرته في رصد حالة الأطفال في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق. وأخيرا، تظهر المسائل المتعلقة بأطفال المهاجرين وأسرهم بوصفها فرصا جيدة للعمل المشترك بين المركز والمعهد.

جيم - الإعلام والوثائق والمنشورات

٣٣ - سيتم تكييف برنامج المركز الفعال فيما يتعلق بالمنشورات مع أولويات البرنامج المستجدة، ومنها زيادة التأكيد على بناء القدرات والتدريب، والتوصل الى صيغ من نتائج الأبحاث تكون أكثر "شعبية". وسيواصل المركز بيع منشوراته، بصورة رئيسية من خلال بيانه المفهرس، مع تقوية إجراءاته المتعلقة بالتوزيع. وسيتم اتباع نهج أكثر فعالية إزاء التوزيع عن طريق وضع عملية للتسويق مصممة لكل منشور يصدر. وستظل اللجان الوطنية لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الحليف الرئيسي في جهود المركز المبذولة بشأن التوزيع. وستبقى الحلقات الدراسية المعنية بالسياسة العامة التي تستهدف الصحافة المتوجهة نحو مزيد من التحليل إحدى الخطوط الثابتة الرئيسية لأعمال المركز في علاقته مع وسائط الإعلام.

٣٤ - إن المعلومات القابلة للتحقق والبيانات الدقيقة أساسية لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد عقدت في منتصف عام ١٩٩٦ في سان خوسيه، بكوستاريكا، حلقة تدريبية بشأن جمع المعلومات والتحليل

فيما يتعلق بحقوق الطفل، وضمت مراكز التنسيق التابعة لليونيسيف المعنية بحقوق الطفل في هذه المنطقة، ومنظمات غير حكومية، وفي بعض الحالات المكاتب الإحصائية الوطنية. وقد نظم هذه الحلقة التدريبية معهد حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية ومكتب اليونيسيف لمنطقة غواتيمالا، وشرعت الحلقة الدراسية في عملية لتدريب المشتركين على استعمال كتيب التدريب الذي أعده المركز الدولي لنماء الطفل والمتعلق بجمع البيانات في مجال حقوق الطفل. والافتراض الأساسي الذي يتبعه هذا الكتيب هو أنه يمكن الكشف عن عدة مؤشرات بالنسبة لحقوق الطفل من البيانات الموجودة فعلا. وسينشر هذا الكتيب باللغة الأسبانية، كما يمكن أن يتم إنتاجه باللغة الانكليزية وتكييفه مع حاجات المناطق الأخرى. وخلال السنوات الثلاث القادمة، سيستمر العمل أيضا على قاعدة بيانات المركز بشأن النص الكامل لحقوق الطفل. واعتبارا من عام ١٩٩٧، يعتزم المركز أن يقدم قاعدة البيانات هذه بوصفها أداة مفيدة لأنحاء أخرى من اليونيسيف وللمنظمات الأخرى التي نشرت أعمالا تذكر في مجال حقوق الطفل.

٣٥ - وسيواصل المركز عمله في فريق إدارة شبكة المعلومات بشأن حقوق الطفل وسيسهم في بضع مشاريع تابعة للشبكة. فهو يخطط، مثلا، للإسهام في مشروع انترنيت لشبكة المعلومات بشأن حقوق الطفل، الذي يجري تحقيقا في كمية المعلومات الموجودة في شبكة انترنيت فيما يتعلق بحقوق الطفل، وكيف يمكن تحسين هذه المعلومات من ناحية النوعية ومن حيث الحصول عليها، والأدوات الإدارية اللازمة لمنظمات حقوق الطفل التي تسعى الى إقامة صلة وصل مع شبكة انترنيت. وسيقوم المركز، جنبا الى جنب مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، بادئ ذي بدء، باستطلاع أساليب إقامة مؤتمر عن استخدام الطفل في العمل على شبكة انترنيت.

٣٦ - ويقترح المركز أن ينتج، على شكل كتاب والكترونيا، سلسلة بعنوان "موجز المعلومات المتعلقة بحقوق الأطفال" في المواضيع ذات الصلة. وستتضمن هذه الموجزات، التي يمكن تشبيهها بـ "الموجزات التنفيذية" ما يلي: (أ) وصف واضح للمسألة؛ (ب) بيان بالجهات الفاعلة الرئيسية المعنية؛ (ج) ثبت أساسي بالمراجع؛ و (د) قائمة بالمصادر الأخرى للمعلومات، ومنها قواعد البيانات والمصادر الالكترونية على شبكة انترنيت. ومن المخطط له إنتاج ثلاثة موجزات في السنة، مع تقارير مستكملة كل سنتين.

٣٧ - وبالنسبة للباحثين والممارسين المعنيين بحقوق الطفل، لا سيما في "الجنوب"، يظل الحصول على المطبوعات المتاحة والمعلومات الجديدة التي تظهر حديثا شديد الصعوبة. ولمعالجة هذه المشكلة، يقترح المركز أن ينشئ قواعد بيانات بشأن المواضيع الرئيسية كاستخدام الطفل في العمل والأطفال والمنازعات المسلحة، ومسائل رصد الاتفاقية، وأن يساعد في المحافظة على قواعد البيانات هذه. ويتم دعم كل قاعدة بيانات بشبكة صغيرة من "مراسلي حقوق الطفل"، وهم بصورة رئيسية خبراء ينطوي عملهم بالفعل على جمع المعلومات عن هذا الموضوع. وسيكونون مسؤولين عن تلقيم المعلومات الى ثلاث قواعد بيانات مصممة خصيصا بشأن: (أ) البيبليوغرافيا، بما فيها المنشورات الأكاديمية وغيرها التي تعالج هذا الموضوع؛ (ب) قانون الدعوى، أو دعاوي المحاكم الوطنية التي تتعلق بالصكوك الدولية؛ و (ج) التشريعات أو تدابير السياسة العامة الوطنية الرئيسية.

٣٨ - إن المعلومات بشأن مختلف المشاريع المعنية برصد حقوق الطفل والمؤشرات العاملة أو في طور الإعداد في أنحاء العالم يعسر الحصول عليها رغم شدة الطلب عليها. ويعتزم المركز أن ينتج وثائق أساسية بعنوان "قراءات إينو تشينتي الأساسية فيما يتعلق بحقوق الطفل" تعنى بالرصد، بما في ذلك مؤشرات حقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، سيتابع المركز أعماله لتحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالرصد، على غرار "دراسة إينو تشينتي" بشأن عملية نموذجية للمنظمات غير الحكومية التي تمخض عنها التقرير "البديل" الذي يجري إعداده في المملكة المتحدة.

٣٩ - وستواصل مكتبة المركز الدولي لنماء الطفل تعزيز دورها بوصفها خدمة للدعم والمراجع على السواء، من خلال تطوير مجموعتها، والاستعارة فيما بين المكتبات، وقواعد البيانات المتخصصة، ومرافق البحث بالاتصال المباشر.

دال - التدريب وبناء القدرات

٤٠ - أوصت اللجنة الاستشارية، في الاجتماع الذي عقدته في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بتحويل التركيز في جميع البرامج نحو توفير مزيد من الاهتمام ببناء القدرات وتدريب موظفي اليونيسيف وشركائهم الرئيسيين. وينبغي أن تجري عملية بناء القدرات على جميع الأصعدة بدءا بالصعيد الدولي وانتهاء بالصعيد دون القطري، ولا سيما في الميادين الجديدة التي التزمت اليونيسيف بالعمل فيها (سواء على الصعيد الجغرافي، كالأطفال والنساء في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، أو على الصعيد المواضيعي، كالتدريب المتصل بخطة اليونيسيف لمناهضة الحرب وغيرها من المسائل المتصلة بحقوق الطفل، بما في ذلك استخدام الطفل في العمل).

٤١ - وينبغي صياغة الاستراتيجيات التدريبية للمركز الدولي لنماء الطفل على نحو يحقق الاستفادة إلى أقصى حد من قرب اليونيسيف من الميدان، ومنحاها في مجال البرمجة القطرية، ولا مركزية ملاكها الوظيفي وجهازها الإداري. ويتميز المركز بموقع استراتيجي يمكنه من استخلاص الدروس من التجربة البرنامجية الفعلية لليونيسيف أو غيرها من الوكالات. وبوسعه أن يعتمد على المجموعة الضخمة من الخبرات المهنية المتاحة، والمعرفة والتجربة العملية المتوافرتين لدى المنظمات الأخرى، بما في ذلك الجامعات ومراكز الأبحاث، وفي المراجع، ولدى الأفراد الاختصاصيين جنوبا وشمالا. بيد أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المركز، هو تقديم هذه المساهمة على نحو يستفاد منه على أفضل وجه في التدريب العملي الميداني المباشر، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة، وهو مطلوب للغاية في اليونيسيف، للاستجابة لاحتياجات التدريب المحددة محليا لتحسين القدرات.

٤٢ - وبوسع المركز أن يواصل مساهمته في بناء القدرات من خلال وضع مواد تدريبية، وإجراء استعراضات لمنشوراته، وتقييم "الدروس المستفادة" من السياسات والممارسة الفعلية، وتدريب المدربين، وتنظيم حلقات دراسية شاملة للثقافات أو للأقاليم.

هاء - التوظيف والتمويل

٤٣ - حسبما ورد في الفقرة ١٣ أعلاه، يواصل المركز الاعتماد على عدد صغير نسبيا من الموظفين الدائمين (يتوقع أن يبلغ مجموعه ١٥ موظفا بحلول مطلع عام ١٩٩٧). ويستكمل هذا العدد من الموظفين الدائمين عن طريق الاستخدام المرن لخبراء استشاريين بموجب اتفاقات خدمات خاصة، ومساعدي باحثين، ومتدربين، وموظفين فنيين مبتدئين، فضلا عن ترتيبات أخرى تعاونية مع أقسام أخرى من اليونيسيف ومؤسسات أخرى، بما في ذلك ترتيبات الانتداب. ويتوقع أن تزداد الاستعانة بالانتدابات القصيرة الأجل في فلورنسا (بما يسمى بـ "الاجازات الدراسية القصيرة) لموظفين ذوي خبرة في اليونيسيف ممن يحتاجون إلى فترة من الزمن بعيدا عن المسؤوليات الإدارية الملحة ليتسنى لهم تحليل نتائج عملهم في السنوات الأخيرة وإعداد أنواع شتى من المواد المكتوبة لاستخدامها كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي والتقييم الذي يضطلع به اليونيسيف، وكذلك لأغراض بناء القدرات وتدريب الموظفين. وجريا على عادته في السنوات السابقة، يعتزم المركز الإبقاء على عدد من الموظفين في المقر بحد أقصى ٣٠ شخصا، بمن فيهم أولئك العاملون بموجب اتفاقات خدمات خاصة وغيرهم من المنتدبين بأجور من مختلف المستويات. ويتوقع أن يناهز العدد الفعلي خلال فترة الثلاث سنوات المرتقبة ٢٥ موظفا في أي مرحلة من المراحل.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، يجري بذل مزيد من الجهود لتقاسم تكاليف التعيينات من خارج ملاك الموظفين مع الأقسام الأخرى في اليونيسيف والمؤسسات الأخرى. فعلى سبيل المثال، توجد حاليا في ميدان حقوق الطفل وظيفة زميل أقدم ممولة عمليا بالكامل من معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا. وتشترك عدة مكاتب تابعة لليونيسيف في تمويل وظيفة خبير استشاري معني باستخدام الأطفال في العمل. وسوف يقضي موظف أقدم من البنك الدولي إجازة دراسية لمدة سنة في المركز الدولي لنماء الطفل، بتمويل من البنك المذكور، للعمل في المسائل المتعلقة بالرعاية النهارية ونماء الطفل في سنيه المبكرة في وسط وشرق أوروبا، وبلدان رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق.

٤٥ - واستمر التزام الحكومة الإيطالية لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٧-١٩٩٩، بتقديم ١٠,٥ مليار دولار وهو نفس المبلغ الذي كان معتمدا في مراحل الثلاث سنوات السابقة. وزادت قيمة الليرة الإيطالية مقابل الدولار منذ بداية فترة السنوات الثلاث ١٩٩٤-١٩٩٦، لتصل القيمة الدولارية لهذه المساهمة الأساسية إلى ٦,٧ مليون دولار، مقابل ٦,٣ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعلى نحو ما أشرنا إليه آنفا، تم كذلك إحراز تقدم أولي لتأمين مصادر دعم أخرى للمركز، ويتوقع بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد خلال المرحلة المقبلة.

٤٦ - وهناك ثمة ترتيب مشجع بوجه خاص لجمع الأموال من مصادر غير المساهمة الإيطالية الأساسية نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في السنوات الأخيرة مع حكومتي إيطاليا والسويد ومع البنك الدولي، لتوفير الدعم للأنشطة التي مقرها المعهد الدولي لنماء الطفل والتي تشكل جزءا من زيادة اهتمام الجهات المانحة بمنطقة بعينها (وهي تتمثل، في الحالات الثلاث، في أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق) وفي كل حالة من هذه الحالات، التزمت الجهة المانحة بتقديم مبالغ كبيرة للأنشطة البرنامجية في منطقة معينة، سواء بصورة مباشرة أو

من خلال اليونيسيف، وطلبت إلى المعهد الدولي لنماء الطفل أن يتولى مسؤولية مختلف الأعمال المتعلقة بالتحليل والتدريب والوثائق، مستفيدة في ذلك من تجربة المركز الثابتة في ميادين البحث التطبيقية والوثائق وبناء القدرات والمنشورات. ويتوقع أن يصبح بالإمكان وضع ترتيبات أخرى من هذا النوع، لا سيما من حيث إتاحة الفرصة للمركز لكي يوسع نطاق أنشطته لتشمل مناطق أخرى، بما فيها آسيا، للعمل في المجالات ذات الأولوية مثل استخدام الأطفال في العمل، والأطفال والنزاعات المسلحة، ورصد الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل.

٤٧ - وقد رصد رقم سنوي مستهدف للانفاق قدره ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ دولار لأنشطة المركز للفترة ١٩٩٩-١٩٩٧، وهو مستوى يماثل تقريبا المستوى الفعلي لإنفاق المركز خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣، ويلزم لتحقيق هذا الرقم المستهدف اجتذاب مزيد من التمويل من مصادر غير إيطالية. ويتوقع ألا تقل القيمة الدولاية للمساهمة الأساسية الإيطالية عن ٢,٢ مليون دولار سنويا، مما يتيح مواجهة بعض التقلبات في أسعار الصرف. وعليه، تبقى الحاجة الى تأمين رصيد سنوي تبلغ قيمته ١,٣ مليون دولار تقريبا من مصادر تمويلية تكميلية، وحصول المركز على دعم من الموارد العامة، وفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٤ والذي ينص على "ألا يستخدم المركز الموارد العامة إلا لإجراءات محددة يوافق عليها المجلس وعندما تطلب مكاتب اليونيسيف الأخرى من المركز الاضطلاع بجوانب معينة من هذه الإجراءات بالنيابة عنها" (E/ICEF/1994/13/Rev.1، القرار 1994/R.2/10).

واو - توصية

٤٨ - يوصي المدير التنفيذي المجلس التنفيذي باعتماد التوصية التالية:

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير المتعلق "بالمركز الدولي لإنماء الطفل: تقرير مرحلي وأنشطة مقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩" (E/ICEF/1996/20)،

يأذن بتمديد ولاية المركز لمدة ثلاث سنوات للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، ويطلب تخصيص اعتماد إجمالي قدره ١٠,٥ مليون دولار من التمويل التكميلي ومن المبلغ الذي تعهدت الحكومة الإيطالية بتقديمه وقدره ١٠,٥ مليار ليرة (٦,٦ مليون دولار تقريبا) لأنشطة المركز الرئيسية، على أن يلتمس المتبقي من جهات مانحة أخرى من أجل أنشطة محددة.

مرفق

التوزيع المقدر للنفقات، ١٩٩٧-١٩٩٩[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المجموع
تكاليف البرنامج				
البحوث، تحليل السياسات، تنسيق البرامج، بناء القدرات والتدريب، حلقات العمل، المنشورات والنشر في برنامجين أساسيين: حقوق الطفل، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالطفل	٢ ١٣٠	٢ ٣٨٠	٢ ٦٠٠	٧ ١١٠
المعلومات والوثائق والاتصالات (إضافة الى هذه الأنشطة في البرامج الأساسية)	٤٣٠	٤٥٠	٤٨٠	١ ٣٦٠
الأنشطة الاستكشافية في المجالات الجديدة	٥٠	٦٠	٨٠	١٩٠
المجموع الفرعي	٢ ٦١٠	٢ ٨٩٠	٣ ١٦٠	٨ ٦٦٠
تكاليف دعم البرامج				
الإدارة العامة (المرتبات وتكاليف الموظفين الأخرى لمكتب المدير ولمكتب شؤون الإدارة والشؤون المالية)	٤٩٠	٥١٠	٥٣٠	١ ٥٣٠
تكاليف التشغيل العامة (الاتصالات والسفر واللوازم والصيانة والمعدات واجتماعات اللجنة الاستشارية)	١٠٠	١٠٠	١١٠	٣١٠
المجموع الفرعي	٥٩٠	٦١٠	٦٤٠	١ ٨٤٠
المجموع	٣ ٢٠٠	٣ ٥٠٠	٣ ٨٠٠	١٠ ٥٠٠[ب]

(أ) تبلغ مساهمة الحكومة الإيطالية لفترة السنوات الثلاث ١٠,٥ مليار ليرة، أي ما يعادل ٦,٧ مليون دولار حسب أسعار الصرف المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، على أن يُلتمس الحصول على المبلغ المتبقي من مصادر أخرى.

(ب) مخصوما منه نسبة ٣ في المائة تمثل رسم استرداد تكاليف التشغيل التراكمية التي تتكبدها اليونيسيف فيما يتصل بالمشاريع الممولة من مصادر تكميلية.